

## مشروع إدراج نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر

د. فضلون الزهراء جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

zahrafad24@yahoo.fr |

### ملخص:

تتناول هذه الدراسة اشكالية واقع ضمان الجودة في التعليم العالي بتجسيد مشروع ادراج نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر كضرورة ملحة بغية المساهمة في تطوير الجامعة الجزائرية لتتمكن من حجز درجة لها في سلم تصنيف الجامعات دوليا وعالميا.

الكلمات المفتاحية: مشروع نظام الجودة - التعليم العالي.

### abstract

This study deals with the problem of quality assurance in higher education by implementing the quality system project in higher education in Algeria .which is an urgent necessity for the development of the Algerian University and booking her a seat in the hierarchy of the international and global universities classification .

Key words : quality system project - higher education

**المقدمة:**

"لقد نمت مؤسسات التعليم العالي في دول العالم (المتقدمة والنامية)، فحسب إحصائيات اليونسكو ارتفع مجموع الملتحقين بالتعليم العالي من 20 مليون سنة 1965 إلى 60 مليون عام 1990. ورغم ما خطت له المنظمة من سياسات لتحسين التعليم وجودته، إلا أن قضية الجودة النوعية لم تحقق بعد في العديد من الدول خاصة العربية، وهذا ما يجسده اكتظاظ بعض الجامعات بالطلبة، وقدم المناهج التدريسية وغياب التعليم التعاوني وحل المشكلات بطريقة إبداعية، وإنتاج طلبة ذوي مهارات محدودة. لذلك وحسب الباحث "بدران" وجب إعادة النظر في التعليم الجامعي والتصدي للمشكلات التي تواجهه؛ اعتمادا على تقنيات متطورة تساهم في تخريج طلبة مميزين يمكنهم أن يكونوا محل منافسة في سوق العمل".<sup>1</sup>

وتتمركز مشكلة دراستنا هذه بشكل أساسي حول إبراز بعض مؤشرات واقع ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية من خلال تجسيد مشروع نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر وذلك من خلال محاولة الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أهم مشكلات تدني جودة التعليم العالي بالجزائر؟
  - أين العالم العربي من مشروع ضمان الجودة؟
  - فيما تكمن أطر مشروع نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر؟
- أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف هذه الدراسة في مايلي:

- إبراز أهم مشكلات تدني جودة التعليم العالي في الجزائر.
  - استعراض مشروع جائزة الجودة الجامعية للكليات في الوطن العربي.
  - تبيان أطر مشروع نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر.
- ولبلوغ أهداف هذه الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة النظرية إلى المحاور التالية:**

- أولاً: مشكلات تدني جودة التعليم العالي في الجزائر.
  - ثانياً: مشروع جائزة الجودة الجامعية للكليات في الوطن العربي.
  - ثالثاً: مشروع إدراج نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر.
- لنختم هذه الدراسة بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تجسيد مشروع الجودة على أرض الواقع.

**أولاً: مشكلات تدني جودة التعليم العالي في الجزائر:**

" يعرف النظام الجامعي الجزائري عدة اختلالات سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات أو على المستوى العلمي والبيداغوجي للتكوين الجامعي".<sup>2</sup>

" حيث يعرف هذا الأخير وضعية ليست بالسارة، وسيكون لها الأثر المباشر على نوعية مستوى خريجه، ويمكن أن نحدد مجموعة من المشكلات نذكر منها: مشكلات التمويل، مشكلات تدني نوعية التكوين، إضافة إلى مشكلات التحجيم".<sup>3</sup>

وبالتالي فإن الجامعة الجزائرية " تعاني كغيرها من جامعات الدول النامية، من تدهور العمليات التكوينية والتعليمية والتربوية داخل مؤسسات ومراكز التعليم العالي، حيث أصبحت لا تستجيب لمتطلبات العصر وحاجيات

الأفراد والمجتمع، ولا تتماشى وأهداف التكوين الجامعي المسطرة ومقتضيات العملية التنموية وهذا راجع إلى ضعف في مردودية الجامعة الجزائرية المتمثلة في ضعف قدرة الخريجين على الاندماج في الدورة العلمية التنموية العامة؛ أو على التكيف مع ظروفها. وكذلك مردوديتها الداخلية المتمثلة في عدم بلوغ المتعلمين المستوى الرفيع من التحضر، وهذا من حيث التحصيل الدراسي الذي تصبو إليه رغم المراجعة المتواصلة للمناهج والطرق التدريسية، والمصادر المعتمدة والهيكلية الإدارية.<sup>4</sup>

" إن الجامعة الجزائرية عرفت انتكاسات متتالية، و كان عليها أن تكون أكثر قوة خصوصا وأن جامعة ما بعد الاستقلال كانت ذات سمعة في مجال التحصيل العلمي والتفتح على الشركات العربية والأجنبية، غير أن هناك بعض المؤشرات الخطيرة والحرجة التي تُظهر أن جامعتنا الجزائرية لاتزال دون المستوى المطلوب من حيث توفر المواصفات الأكاديمية المحددة من قبل منظمة اليونسكو." <sup>5</sup>

" والتعليم والتكوين الجامعي في الجزائر... تقع عليه مسؤوليات حضارية جسيمة لاسيما وقد بات العلم (أي علم) من أكثر الثروات البشرية التي تساعد الأمم على النهوض بمستوى حياة أفرادها كما ونوعا." <sup>6</sup>

" إلا أن الوضع الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية ساهم في... التلاعب بمصير الموارد البشرية الطلابية وأصبحت أصابع الاتهام موجهة لتمس مصداقية رسالة الجامعة؛ ومستوى الأساتذة ونوعية الخدمات البيداغوجية والإدارية نظرا لضعف التسيير، فأصبح في الإمكان جمع الجماعات الطلابية التي تزيد عن الآلاف في هياكل بيداغوجية(الجامعة)...ولكن من الصعب جدا أن توفر لهذه الجماعات الطلابية الهائلة جميع متطلبات التأطير والتأهيل والبحث العلمي وهذا هو حال واقع التكوين الجامعي بجامعتنا؛ في ظل الركود الاقتصادي العالمي الراهن." <sup>7</sup>

وهذا ما يؤثر سلبا على أداء الطلبة وحتى الأساتذة، كما يعمل هذا الوضع على تجميد الأفكار وحبسها وعدم إتاحة الفرص لظهور المبدعين، إضافة إلى تخريج طاقات بشرية غير متطورة وغير فاعلة في تنمية المجتمع الجزائري؛ لأن عدم القدرة على التكفل بجموع الطلبة وتوفير احتياجاتهم يؤدي إلى انشغال الطلبة عن أداء رسالتهم التعليمية وصرف النظر لأمر أخرى لا طائل ولا فائدة ترجى منها.

إن مسؤولية تدهور العمليات التكوينية الجامعية هي مسؤولية الجميع من طلبة، أساتذة، إداريين وعمال. " فالطالب الجزائري مثلا يصرف عليه من خزينة الدولة أمولا طائلة من أجل أن يقاطع الدروس لأتفه الأسباب وبذلك لا يمكنه أن يساعد الجامعة على أن تكون عاملا منسجما للتنمية، بل على العكس سيحولها إلى عالة على المجتمع تعمل على إفقاره. وتساهم على غرار قطاعات أخرى في تأخير مسيرته التنموية، فإذا علمنا أن اقتصادنا الوطني تابع كلية للمداخل النفطية والتي ستنضب لا محالة طال الزمن أم قصر مما سينتج عنه وبالضرورة نضوب مصادر التمويل، [خاصة في ظل غياب استراتيجيات واضحة تخص الاستثمار في الموارد البشرية -ونحن الان نعيش في حالة أزمة نفط- كراس مال بشري فكري قادر على الإنتاج المستمر مادام على قيد الحياة كما أنه قادر على الإبداع وتوريث المعارف للأجيال القادمة من خلال التربية والتعليم وبالتالي الاعتماد عليها في تنمية المجتمع ككل]

في هذه الحالة ستجد الجامعة نفسها مرغمة على الإغلاق أو في أحسن الأحوال الخوصصة، إذا وجدت من يقبل استثمار أمواله على طلبة تعودوا على سنة دراسية من 14 أسبوع، لا بد من التفكير العاجل في آلية لإنقاذ الجامعة من الوضعية الكارثية التي تعيشها." <sup>8</sup>

" إضافة إلى التغييب المستمر من طرف الطلبة... هناك مشكلة أخرى وهي المكتبة وكثرة مشاكلها، فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن مشاكلها تتعمق أكثر فأكثر نظرا لما هو موجود... واحتكار بعض الأساتذة للمراجع المهمة التي لم تعد توجد، فلو استمعنا أو عايشنا الطالب لوجدناه يشنكي من عدم وجود مراجع ووقوفه لساعات للحصول على كتاب وقد لا يحصل عليه بتاتا.<sup>9</sup>

كما يهتم بعض الأساتذة " بالنكاسل واللامبالاة، وهذا ما يخلق لديهم العدوانية وينتولد لديهم سلوك انحرافي... لا صلة له بالطالب الجامعي، هذا السلوك الغريب على الجامعة الجزائرية وقيمها بنوعيه المادي والفكري محل لغة الحوار والعقل واحترام الآخر في مواقف الاختلاف.<sup>10</sup>

فالأساتذة الجامعيون مطالبون بالتعامل بلغة الحوار والمناقشة السليمة انطلاقا من مكانتهم الاجتماعية والعلمية وكذا انطلاقا من رقي تفكيرهم ونظرتهم الواقعية والمنطقية للأمور، وهذا ما يساهم في إرساء قواعد احترام الرأي الآخر وعدم تعنيفه أو إجباره على تقبل الآراء المخالفة.

" إن هذا الوضع الذي آلت إليه الجامعة الجزائرية أقبر المبادرات الذاتية، وأصبحت الجامعة بهذا الوضع مقبرة العلوم، تقع فيها كل الموارد البشرية الطلابية في سبات يحول دون تحقيق فعاليات ومضامين العمليات التكوينية والتعليمية؛ وتصارع من أجل البقاء وحفظ ما بقي من تسميات وأهمها اسم التعليم العالي. من هنا توجب رصد كل الطاقات والإمكانات قصد إرجاع الدور الحقيقي الذي وجدت من أجله الجامعة؛ وهي تكوين كفاءات قادرة على العطاء، وتقف في وجه العقبات ويكون باستطاعتها حل المشكلات.<sup>11</sup>

" لكن الواقع يؤكد لنا حقيقة هدر الطاقات البشرية، وهذا راجع إلى الثمن العالي الذي يدفعه المجتمع للإنفاق على العملية التكوينية والتعليمية، وفي نفس الوقت تقديم نظام التعليم مخرجات لا تتطلبها حاجاته؛ أو ليست على المستوى المطلوب من الكفاءة وهذه بطبيعتها تعتبر دلالات ومؤشرات واضحة عن حالة التخلف العام.<sup>12</sup>

وهذا ما يعكس سوء استخدام الموارد البشرية وعدم تخطيطها؛ إضافة إلى ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج الأخرى وعدم استجابتها لقانون العرض والطلب في سوق العمل مما أدى إلى إهدار في الأموال الحكومية المستثمرة في تلك الموارد البشرية؛ إضافة إلى الإهدار الفكري والتقني لتلك الموارد البشرية المتكونة.

مما يجب أن يدفع بالسلطات المعنية وعلى رأسها وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى التفكير السريع والمستعجل في تحسين أوضاع الجامعة الجزائرية؛ من خلال وضع الخطط الكفيلة بذلك مع تجنيد العلماء والباحثين لرصد وتفصيّل المشكلات الموجودة على مستوى الجامعة الجزائرية ودراستها بصورة دقيقة وموضوعية بغية معالجتها وأخذ نتائج دراستها بعين الاعتبار مع توفير التمويل اللازم للإصلاح الجامعي.

" إن تلك الأوضاع أسهمت بشكل كبير في إيجاد الحلول الاستعجالية قصد الارتقاء أكثر بمخرجاتها، وربطها بسياسة تكاملية عمادها التكوين الجامعي المستمر. والمستند إلى إحداث الركائز المدروسة دراسة تحليلية نقدية بناءة، قوامها احترام التراث الثقافي والعقائدي الإسلامي ومقومات الأمة الجزائرية.<sup>13</sup>

" حيث يتجه التفكير حاليا نحو إصلاح وتطوير المنظومة التكوينية الجامعية... بوضعه في الصورة التي تتوافق بها مع المتغيرات المحلية والعالمية ليأخذ منحى المقاربة بالكفاءات بعدا آخر يحقق التمهين المطلوب في التكوين الجامعي سعيا للربط بين بيئة التكوين ومادتها المعرفية وبيئة العمل والكفاءات المهنية المطلوبة.<sup>14</sup>

ورغم ذلك تزداد مشكلات التكوين الجامعي الجزائري ونوعيته في هذا العصر الموسوم بالطابع المعرفي التكنولوجي، والذي يفرض على الجامعة الجزائرية أن تمد المجتمع بمخرجات وطاقات بشرية متطورة ونوعية تعكس تطور ونوعية التكوين الجامعي الذي تلقته وتأهلت في إطاره. وبالتالي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني للجزائر كما تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

ويمكننا إجمال مشكلات تدني جودة التعليم العالي الجزائري في مايلي:

"- الطلبة المتخرجين من الجامعات ضعيفي المستوى، محدودين وسلبين وانسحابيين، همومهم مادية ضيقة؛ ليس لديهم معاناة فكرية ولا سياسية؛ يحملون الشهادات ولا يحملون الوعي والثقافة... فنجدهم يتحولون بالتدرج إلى عالة عيب على الدولة (مرضى الشهادة).

- تدني المستوى التعليمي لدى المدرسين والمتدربين... والاهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي.  
- سلطوية التسيير الإداري الجامعي للموارد البشرية وغياب المرافق الثقافية والرياضية؛ واتساع الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وحاجات سوق العمل لتخلف أساليب التدريس القائمة على التلقين والحفظ وليس بناء القدرات والمهارات التي يتطلبها سوق العمل.<sup>15</sup>

"- عدد الطلبة بالنسبة للأساتذة أكبر بكثير من المعدل العالمي (الانفجار الطلابي).

- عدم كفاءة الأستاذ بالقدر الكافي.

- نظام التعويض الذي لم يبين على أسس علمية مدروسة، ولكن جاء لإرضاء الطالب على حساب نوعية التكوين، أدى إلى انخفاض مستوى التكوين وزيادة كمة على حساب كيفة.<sup>16</sup>  
"- جمود الإدارة و قلة مبادرات التحسين وهدر الموارد وسوء تسييرها.  
- ضعف تكوين المؤطرين وغياب جهاز ونظام يختصان بذلك.

- غياب أنظمة التدريب والتكوين المستمر والمتناب للإداريين والموظفين.

- غياب نظام للحوافز وسوء تقدير لاحتياجات الطلبة والأساتذة والإداريين والعمال.

- قلة الاهتمام بالبحث العلمي وعدم انسجامه مع هموم المجتمع ومتطلبات التنمية.<sup>17</sup>

"- عدم التوافق بين أساتذة التطبيق والأساتذة المحاضرين.

- غياب المؤشرات الصحيحة المتعلقة بالتقييم النوعي لمنظومة التكوين الجامعي.

- سوء التخطيط للمنظومة التربوية ضمن المخططات الإنمائية الوطنية.

- عدم القدرة على وضع سياسة مرنة للاستفادة من الخبرة الوطنية خارج الجامعة.

- ضعف مستوى الطلبة المؤهلين للتعليم الجامعي.

- غياب الأجهزة والوسائل المعينة في الفعل التكويني.

- ضعف محتوى التكوين وتقدمه.

- المشاكل في الإدارة الجامعية لا متناهية.<sup>18</sup>

وتضيف الباحثة غياب التدريب والتكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي مع النقص الكبير في استخدام الوسائل التعليمية الإيضاحية الحديثة، إضافة إلى نقص في الخدمات الجامعية بمختلف مجالاتها بالنسبة للطلبة وعدم تحفيزهم ماديا ومعنويا.

ولأجل تحسين نوعية التكوين الجامعي لأبد من العمل على تقويمه بطريقة مستمرة وبأساليب فعالة، وبالنسبة للجامعة الجزائرية يعتبر تحقيق الجودة وتحسين النوعية في التكوين الجامعي أكبر تحدياتها، حيث " يؤكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق على وجود ثلاث تحديات تواجه قطاعه من بينها تحدي النوعية؛ وكشف أن مصالحه تعكف على الارتقاء بنوعية التعليم لتتطابق والمقاييس الدولية المعتمدة، من خلال إقامة نظام متكامل لإدارة الجودة والنوعية في التعليم العالي، ويعد حاليا مشروع نص تنظيمي لإنشاء هيئة وطنية لتقويم أداء المؤسسات الجامعية.<sup>19</sup> وحتى يصل التكوين الجامعي الجزائري إلى الجودة والنوعية المطلوبة لأبد من وجود نظام تقويمي حقيقي فعال ومستمر، وهذا ما تشرع الوزارة في إنشائه من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لتقويم أداء المؤسسات الجامعية؛ لأن تقويم التكوين الجامعي الجزائري غير فعال حسب ما أشار إليه الباحث بوزيد نبيل حيث توصل في دراسته إلى أنه " لا يوجد تقويم حقيقي لنظام التعليم العالي في الجزائر، هذا التقويم الذي يسمح بعرض وتحليل الفعالية في التكوين الجامعي.<sup>20</sup>"

ولمواجهة مشكلات تدني نوعية التكوين الجامعي ينبغي على الجامعة الجزائرية كمؤسسة تنظيمية تكوينية يُمارس التكوين الجامعي على مستواها؛ أن تتخذ الإجراءات المناسبة للحد من تلك المشكلات المتكررة والمستمرة منذ سنوات

بتقديم البدائل العلمية والعملية التي من خلالها تتحسن نوعية تكوينها الجامعي وتنتشر معها ثقافة الجودة وإتقان العمل بين كل الموارد البشرية الجامعية وهذا ما يجعلها واقع مجسد وعمل ميداني يُستفاد منه.

لكن هذا الواقع لا يجعلنا ننتاسي الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التعليم العالي في الجزائر كأحد القطاعات الحيوية والمهمة بها، من خلال الإنفاق و التمويل الذي تقدمه بغية الاستثمار في العقول البشرية؛ وتقديم بعض الخدمات الجامعية المحفزة والدافعة للدراسة كالمنحة الدراسية مثلا. إضافة إلى ازدياد عدد الجامعات وعدد الملتحقين بها، بمعنى توفير التكوين والتعليم الجامعي للجميع والإنفاق على الجميع (مجانية التعليم الجامعي بالمقارنة مع دول أخرى) في المقابل تسجيل بطالة حاملي الشهادات الجامعية بصورة كبيرة.

### ثانيا: مشروع جائزة الجودة الجامعية للكليات في الوطن العربي:

إن الوطن العربي كوحدة بشرية تنتمي إلى العالم الثالث تحاول تجاوز أزماتها والنهوض بتعليمها العالي وتدارك نقائصه ومشكلاته، فهي تسعى إلى مسايرة التغييرات العالمية المعصرة لتجد لها مكانا وسط هذا العالم المتقدم، خاصة وأن الجامعة أداة أساسية لتطوير المجتمعات باعتبارها مصنع ومنبع المعلومات والأفكار العلمية. إن مشروع جائزة الجودة الجامعية في الوطن العربي ماهي إلا وسيلة تحفيزية من أجل الأخذ بمعايير الجودة و تطبيقها فعليا في الجامعات، وبالتالي تحقيق النوعية والجودة في خدماتها التعليمية والوصول إلى التميز العلمي في الممارسات الإدارية والأكاديمية.

"إن جائزة الجودة الجامعية تمثل نظاما يضم مجموعة من المعايير المستمدة من طبيعة الأنشطة وفعاليات الكليات وتهدف إلى الارتقاء بأدائها كي تتمكن من الوفاء بالمهام المنوطة بها (...). حيث تعتبر هذه الجائزة في الوطن العربي وسيلة فعالة لتطوير أداء الجامعة (...). مما يمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن وفاء الكليات بمتطلبات معايير منح الجائزة والتنافس ايجابيا وفق مؤشراتنا يقود إلى التطوير والتحسين المستمر لأنشطتها.

وتتمثل أهداف الجائزة كالتالي:

- تحسين مستوى الأداء الكلي للكليات نشر أفكار الجودة.
- خلق أجواء تنافسية بين الكليات وتنعكس بالتالي على إدارتها، وتطوير وتحسين قيامها بمهامها التعليمي والبحثية.
- تزايد اطمئنان الأطراف المتعاملة مع الكليات الفائزة بالمسابقة، من حيث جودتها وانعكاس ذلك على تطور مدخلاتها.
- تطور القدرات الأكاديمية والتعليمية والبحثية والإدارية في ظل أعمال تفعيل معايير الجائزة، فضلا عن تطوير وثائقها وطرائق العمل الخاص بها.
- تزايد اهتمام الكليات بالجودة يقود إلى تطوير مخرجاتها، وهذا ما يحقق أهدافا ومنافع أكيدة للأطراف المتعاملة معها وخاصة المجتمع.
- يقود فوز الكليات وفق تسلسل قائمة الفوز إلى نتائج اعتبارية مهمة، مضمونها شعور العاملين، أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالاعتزاز الأمر الذي يزيد من ولائهم لكلياتهم وفي ذلك مساهمة مهمة في تحقيق الجودة وتحسين الأداء الكلي للكليات.
- تقود جهود الكليات المشاركة في المسابقة عند بدأ مهام التأهل للمشاركة في إحداث تطورات أساسية في أنظمتها وإجراءاتها.
- \* الامتياز:**
- تمنح الكليات الفائزة بالجائزة درع التميز أو الجودة الجامعية، ويحق لها الإعلان عن فوزها بإشارة واضحة وبالوسائل المناسبة خلال مدة الجائزة. وتتولى الجهة التي تتبنى المشروع تحديد الامتيازات الخاصة بالجائزة.
- \* التسجيل والتقديم :**
- يتم التعامل مع المعلومات الواردة في طلبات الترشح والتسجيل والمستندات والوثائق بسرية تامة.
- لا توجد نماذج إجابة خاصة وتلتزم الكليات المشارك في الإجابة عن معايير التقييم حسب تسلسلها الوارد.
- الحد الأقصى لعدد الصفحات الإجابة عن المعايير (\*) 25 صفحة والأدلة والوثائق والمرفقة 50 صفحة، وتكون الإجابة على جهة واحدة من ورقة قياس العربي المبسط و يكون حجم الخط (16) .
- تلتزم الكلية المقدمة لطلب التسجيل بعرض نبذة موجزة لا تزيد عن صفحتين عن تاريخ تأسيسها وأهدافها وطبيعة أنشطتها، وإعداد طلبتها وموظفيها وإعداد أعضاء هيئة التدريس فيها وفقا لمراتبهم العلمية وتخصصاتهم الدقيقة والشهادات الحاصلين عليها والهيكل التنظيمي للكلية.
- يُوصى بالإعداد الجيد لعملية استكمال طلبات التسجيل وتقارير الإجابة عن المعايير، وضرورة منحها ما يكفيها من الوقت والجهد والاهتمام، لتعكس المعلومات المتاحة في كل معيار بالوثائق اللازمة والإحصائيات والقرارات.
- \* آليات تنظيمية :**
- تقوم الجهة المنظمة بتسجيل الطلبات الواردة وإعطائها أرقاما متسلسلة وإعلام الكليات بتسليم طلباتها.
- تتولى الجهة المنظمة تشكيل هيئة متخصصة من ذوي الخبرة الجامعية والمعرفة في شؤون التقييم، تتولى دراسة الطلبات والتقارير .
- للهيئة اعتماد الوسائل والطرق التي تراها مناسبة لفحص المعلومات والتقارير المقدمة.

- تلتزم الكليات المسجلة باستقبال واحد أو ثلاثة من أعضاء الهيئة في موقعها لمدة مناسبة، وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل مهمتهم وسفرهم وتوفير إقامتهم وتقديم المعلومات اللازمة لهم، ولهم الحق في الزيارة لمرافق الكلية والاستفسار المباشر من جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة بأنشطة الكلية.
- تلتزم الكلية بتغطية نفقات سفر وإقامة الهيئة المكلفة بالتقييم.
- تعلق نتائج المسابقة والمتمثلة بالكليات العشر الأوائل من قبل الجهة المنظمة في حفل إعلان النتائج في مقرها وتقدم في الحفل الجوائز والدروع.<sup>21</sup>

### ثالثاً: مشروع إدراج نظام الجودة في التعليم الجامعي الجزائري:

تعد الجزائر من الدول التي تسعى لمسايرة التطورات والتغيرات العالمية الناتجة عن التضخم المعرفي والتزايد المعلوماتي، وهذا بطبيعة الحال راجع لطبيعتها المتفتحة على الآخر. وعلى غرار باقي الدول الغربية

(\* لمعرفة هذه المعايير والاطلاع عليها أكثر انظر: محجوب، بسمان فيصل. (2003). إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية. القاهرة. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 208.

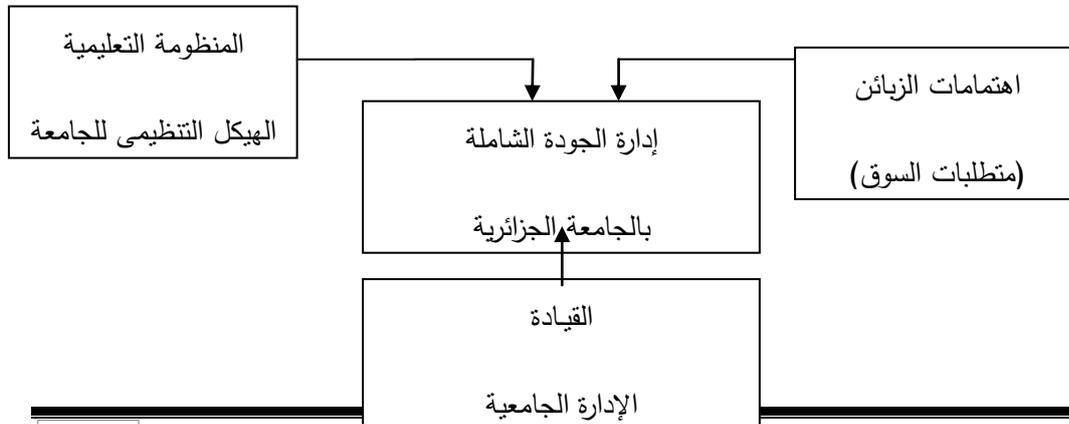
والعربية نجد الجزائر هي الأخرى اهتمت بموضوع غدا الشغل الشاغل لجميع الدول وفي شتى المجالات والميادين (اقتصادية، اجتماعية، صناعية وحتى تعليمية) لما لهذا الموضوع من أهمية استراتيجية في تحقيق أهداف المنظمات ومبتغياتها وهذا ما يطلق عليه مفهوم الجودة الشاملة.

وعلى غرار ما يحصل في التعليم الجامعي من تطورات وتغييرات تفرض نفسها في هذا الميدان (التعليم العالي) أصبح من الضروري للجزائر أن تعمل على تجويد تعليمها الجامعي بإدراج نظام خاص بالجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، بغية تجويد وتحسين أداء مواردها البشرية وبالتالي تحسين نوعية تكوينها الجامعي.

" إن تطبيق سياسة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية تعني جودة عناصر العملية التكوينية التعليمية من الطالب وهيئة التأطير والمادة التعليمية (برامج، أساليب، وسائل، آليات) إلى جانب جودة الإدارة بتشريعاتها وسياساتها، وهياكلها التنظيمية ووسائلها في الاتصالات والتمويل والتسويق، إلى جانب جودة التقييم."<sup>22</sup>

وعلى العموم فإن الركائز الثلاثة التي يحددها الباحث الهلالي 1998م يمكن أن تمثل منطلقات للبدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وهي:

### الشكل رقم 01: الركائز الثلاثة في إدارة الجودة الشاملة بالجامعة الجزائرية.



المصدر: أعمال الملتقى الدولي الأول (2006). نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات الداخلية والاختيارات الذاتية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. 299.

على الجامعة الجزائرية أن تركز على تطبيق سياسة الجودة الشاملة خاصة وأن المؤتمر العالمي للتعليم العالي بباريس عام 1998م بين أن كل مؤسسات التعليم العالي مجبرة على إدراج محور الجودة على أنه أحد أهم أسس العملية التكوينية الجامعية.

جاء الملتقى الدولي حول ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري بين الواقع والمتطلبات، كبداية لتجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع وجعله فلسفة إدارية تتبناها الجامعة من أجل تحسين نوعية تكوينها وتجويده.

ترتب عن هذا الملتقى تصور نموذج مقترح لضمان الجودة متمشيا مع بيئتنا الجزائرية. " وجاء في محضر اجتماع عمل ممثلين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء عالميين للبنك الدولي واليونسكو في ضمان الجودة من الشيلي، من مؤسسات أمريكية ومن وكالات ضمان الجودة بمصر وفرنسا ومدراء المؤسسات الجامعية الجزائرية وكذا الأساتذة المكلفين ببناء نظام ضمان الجودة في العليم العالي بهدف وضع مشروع له.

ترتب عن هذا الملتقى تحديد المبادئ التوجيهية لمشروع ضمان الجود كالتالي :

- مجانية الاستفادة من التعليم العالي لكل مواطن جزائري.

- جودة التكوين وتحديد تدريجي لخطوات الجودة من الجانب المؤسساتي و البرامجي. أما المؤسساتي فحدد بخمسة محاور مرتبطة بالبيداغوجيا وهي: - تسيير البيداغوجيا - نظام الإعلام - مشكل التوظيف - الحياة الجامعية للطلبة -مركز موارد المكتبات.

وفي الجانب البرامجي: - ضمان الجودة تمس كل برامج التكوين الحالية.

كما ترتب عن هذا الملتقى مشروع الوكالة الوطنية لضمان الجودة والتي يرجع تسييرها من طرف المجلس الوطني للتقويم CNE (Conseil National d'Evaluation) حسب وثيقة الملتقى وهدفه الرئيسي هو خلق ثقافة تنمية معايير التقييم داخل مؤسسات التعليم العالي بمشاركة الأساتذة والطلبة (القدماء والجدد) والإدارة وأرباب العمل ليسمح لمؤسسات التعليم العالي بالارتقاء إلى ما هو أفضل.<sup>23</sup>

ولأجل وصول الجامعة الجزائرية إلى تحقيق النوعية ومن ثم المحافظة عليها حتى تصل إلى مرحلة الإتقان المتميز أو التميز في جودة منتجاتها وخدماتها التعليمية مع الاستمرارية في هذا التحسين، لا بد لها أن تعتمد احد الوسائل المتبعة عالميا من اجل ضمان جودتها، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التدقيق، التقويم، جودة الخدمة، ضبط الجودة، الاعتماد... الخ لما لهذه الأساليب من أهمية خاصة إذا ما كانت هذه الأخيرة تندرج ضمن هيئات خاصة بها مثلا هيئة الاعتماد و ما تهدف إليه من آليات تساعد الجامعة الجزائرية على تحديد مسار الجودة بها. ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي :

- التأكد من أن الطلبة وأرباب العمل والأهل لديهم وصولا إلى المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.

- تدعيم اللامركزية كي يتم تحقيق فاعلية اكبر في أداء المهمات وشيوع نوع من الرضا عن العمل في نفوس العاملين مما يدفعهم إلى المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف.
- تحليل الهيكل التنظيمي الجامعي بطريقة تحدد وظائف ومسؤولية جهاز إدارة الجودة الشاملة ونوعية وأساليب التدريب المطلوب للفريق والذي يعتمد بشكل رئيسي على الابتكار والتحديد.
- التركيز على النوعية أكثر من الكمية بالنسبة للطلاب مع جعل التنافس بين المؤسسات التعليمية لا يقتصر على جلب اكبر عدد من الطلاب بل بجودة الطالب ونوعيته وقدرته على أحداث التطور المستقبلي في المجتمع، باعتبار أن المجتمع لا ينمو ولا يتطور إذا كانت الجامعات لا ينتج عنها طلاب ذوي النوعية المطلوبة.
- الاعتماد على كوادر قيادية فاعلة في العمل الإداري مستخدمة أساليب حديثة في الاتصال والتواصل وإقامة علاقات إنسانية تشجع على العمل مع تزايد دافعية جميع الأفراد نحو التطوير المجتمعي.
- إنشاء مركز أو معهد الجودة الشاملة تابع لوزارة التعليم العالي يقوم بعمليات التطوير والتنفيذ والتقييم مع إمداد المؤسسات التعليمية بالخبرة المطلوبة لمساعدة المجتمع ومؤسساته.<sup>24</sup>
- إن تحقيق أهداف مشروع الجودة والأخذ بها في مسار الوصول إلى النوعية والجودة في التعليم الجامعي الجزائري، من شأنه أن يساعد على نشر فلسفة الجودة داخل الجامعة والعمل على تطبيقها فعليا، من خلال الموارد البشرية الجامعية وأيضا من خلال هذه الهيئات التي تعمل على مراقبة وتقييم الجودة بها، فمراقبة الجودة وتقييمها لا بد أن تكون نابعة من ذات الأفراد كموارد بشرية مهمة في الجامعة بالموازاة مع هيئات التقييم والاعتماد وضبط الجودة التي تختص في ذلك. وبالتالي تتمكن الجامعة الجزائرية من إنشاء وحدة أو هيئة مختصة بذلك.

#### الخاتمة:

- نختتم هذه الدراسة بمجموعة اقتراحات والتي قد تساهم في ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر كمايلي:
- إنشاء مراكز بحث خاصة تهتم بتصنيف أنواع البحوث العلمية المقدمة والخاصة بمختلف المراحل الجامعية (بحوث التدرج و بحوث ما بعد التدرج)، حتى تتمكن من تصنيف مشكلات الجامعة بمختلف جوانبها، وأخذ نتائج تلك البحوث بعين الاعتبار مع تشجيع القائمين عليها وتحفيزهم على البحث أكثر والتوصل إلى نتائج علمية تستفيد منها الجامعات في تطورها.
  - إنشاء مكاتب خاصة بالتكوين التعاوني داخل الجامعة وخارجها بمؤسسات الإنتاج المختلفة، لمتابعة مدى تقدم الطلبة في اكتسابهم للمعلومات والمعارف والمهارات الدراسية ومدى اكتساب مهارات الوظيفة في مؤسسات الإنتاج المطبق فيها. (نظريا في الجامعة وتطبيقيا في مؤسسات الإنتاج).
  - إعداد هيئة خاصة مكونة من الأساتذة والإداريين وكذا الطلبة المتخرجين وأعضاء من مؤسسات الإنتاج لصياغة برامج التكوين وفق ما يتطلبه سوق العمل وكذا عصر المعرفة. (لأن الوظائف في هذا العصر متغيرة ومتجددة).
  - تفعيل دور الخدمات الجامعية في تحفيز ودفع الطلاب للالتزام بالدراسة وتدعيمهم معنويا.
  - إنشاء مكاتب خاصة بتعريف الطلاب بالوظائف والمهن المستقبلية لعالم الشغل داخل الجامعة ومكاتب أخرى خارجية؛ لرصد أحوال الخريجين وتبيان مدى اندماجهم في عالم الشغل ومدى توظيفهم للمهارات والمعارف المحصل عليها من الجامعة في وظائفهم المشغولة.

- تبني استراتيجية واضحة ومستمرة لتحسين نوعية التكوين الجامعي وتجويدها؛ انطلاقاً من تبني أفكار الجودة الشاملة ونشرها في الوسط الجامعي وتجسيدها فعلياً.
- تنويع مصادر التمويل الجامعي.
- تفعيل دور نظام التقويم الخاص بالعملية التكوينية وتطويره بما يساعد على تحسين النوعية.

#### - الهوامش:

- 1 بوحنية، قوي.(2008). تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات. ط1. عمان الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ص 25.
- <sup>2</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2004). ملف إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. ص 4.
- <sup>3</sup> Bouzid; Nabil.( 2002). L'interface enseignement supérieur monde du travail en Algérie : de quoi s'agit-il; les cahiers du CREAD; N°59-60; 1er et 2 eme trimestres; Alger; 187-188
- <sup>4</sup> أجغيم، الطاهر. (1999). التربية والتعليم في العالم الثالث بين تحديات الواقع وتوقعات المستقبل. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة قسنطينة. 2. (2)، ص 137.
- <sup>5</sup> بوحنية، قوي. مرجع سابق، ص 334.
- <sup>6</sup> إبراهيمي، الطاهر. (2008). الممارسة التكوينية لأستاذ علم الاجتماع في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة. (18)، ص 138.
- <sup>7</sup> خريف، حسين. (2002). السبيل إلى ركب الحضارة. مجلة بريد الجامعة. دار الهدى الجزائر. 4. (17)، ص 3.
- <sup>8</sup> غماري، الطيب. (2005). الجامعة والتنمية: تشخيص حالة الطالب. أعمال الملتقى الدولي الأول: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. جامعة أم البواقي، ص 136.
- <sup>9</sup> بنشيم، خليفة. (2002). ماذا لو تخلصنا من الطوابير. مجلة بريد الجامعة. دار الهدى الجزائر. 4. (17)، ص 9
- <sup>10</sup> أجغيم، الطاهر. (1999). التربية والتعليم في العالم الثالث بين تحديات الواقع وتوقعات المستقبل. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة قسنطينة. 2. (2)، ص 137.
- <sup>11</sup> عدنان، مصطفى. (1997). الجامعة اليوم وآفاق المستقبل. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. 20. (19)، ص 25.
- <sup>12</sup> بوناح، كمال. (1999). هدر وتسرب النخب الجامعية في دول المغرب العربي. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. (12)، ص 60.
- <sup>13</sup> دليو، فضيل وآخرون. (1995). مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة قسنطينة، ص 10.
- <sup>14</sup> صحراوي، عبد الله. (2005). إدارة المنظومة الجامعية بالجزائر في القرن 21 في ظل مفاهيم الجودة الشاملة، متطلبات الداخل وتحديات الخارج. أعمال الملتقى الدولي الأول: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. جامعة أم البواقي، ص 288.

- <sup>15</sup>دهان، محمد. (2012). الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة. الملتقى الوطني الأول: دور تنمية الموارد البشرية في تفعيل الطاقات الجامعية. جامعة خنشلة، ص ص 12-13.
- <sup>16</sup>عبدوني، عبد المجيد. (2004). التعليم العالي في العالم العربي واقعه وآفاقه. إشكالية التكوين والتعليم في أفريقيا. سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، سطيف. (1)، ص 193
- <sup>17</sup>صحراوي عبد الله، مرجع سابق، ص 288.
- <sup>18</sup>ساقور، عبد الله. (2002). فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة. مجلة العلوم الإنسانية. (17)، ص 117.
- <sup>19</sup>الأبحاث الاقتصادية. (2009). الجامعة الجزائرية أمام رهان الجودة. مجلة اقتصادية شهرية شاملة. 2. (12)، ص 34.
- <sup>20</sup>بوزيد، نبيل. (2005). النوعية والنجاحة والتقويم في التعليم العالي في الجزائر. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. (2)، ص 49.
- <sup>21</sup>محجوب، بسمان فيصل. (2003). إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية. القاهرة. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص 202-206
- <sup>22</sup>أعمال الملتقى الدولي الأول. (2006) نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات الداخلية والاختيارات الذاتية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 299.
- <sup>23</sup> MESRS .(2008). Colloque Internationale Sur l'assurance qualité entre exigence et réalité ; Alger.
- <sup>24</sup>عباد، حبيب. (2010). مكانة ضمان الجودة في نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية حسب رأي هيئة التدريس. مذكرة ماجستير. أم البواقي، ص 134.